العرب
الإثنين 2019/12/09
السنة 42 العدد 11553

الجنرال قايد صالح يتحدى القوى الرافضة للانتخابات الرئاسية

إضراب متفاوت في الجزائر لإجهاض الاستحقاق الرئاسي

انتهت حملة الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة، الخميس، بعد ثلاثة أسابيع وجد فيها المرشحون الخمسة صعوبة في تنشيط تجمّعاتهم بسبب الرفض الواسع لهذه الانتخابات من حركة احتجاجية غير مسبوقة بدأت قبل عشرة أشهر وما زالت مستمرة أملا في عرقلة إجراء الانتخابات.

الشارع يضغط بالاحتجاجات

صابر بليدي

الجزائر – استفاق الجزائريون على وقع حالة من الارتباك والترقّب، بعد الشلل الجزئي الذي مس قطاعات عديدة في البلاد، خاصة في الجامعات والمدارس والوظيفة العمومية، فضلا عن نشاطات اقتصادية وخدماتية أخرى، في المقابل شدد الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية على أن بلاده تواجه "عملاء الاستعمار والعصابة".

وعاشت العديد من المدن والمحافظات الجزائرية على غرار العاصمة وتلمسان وبجاية وتيزي وزو والبليدة وبجاية ووهران وغيرها إضرابا شلّ نسبيا عددا من القطاعات خاصة في الجامعات والمدارس وبعض الخدمات، وذلك تلبية لنداء الإضراب الذي أطلقه الرافضون للانتخابات الرئاسية، بداية من يوم الأحد إلى غاية الخميس المقبل.

وفي معاينة لـ"العرب" في منطقة الحميز (شرقي العاصمة) المعروفة بنشاطها التجاري الضخم، فإن نسبة الاستجابة كانت متفاوتة، فكما لبّى البعض نداء الإضراب، فتح البعض الآخر أبواب المحلات بشكل عادي، إلا أن اللافت هو الشلل شبه التام للنشاط التجاري، حيث كان الزبائن يعدّون على الأصابع، رغم أن الضاحية تعرف بزحمة قوية طيلة أيام الأسبوع.

وحسب أحد تجار المواد الكهرومنزلية، فإن "الإضراب ظل سائرا حتى وإن فتح بعض التجار محلاتهم، لأن الزبائن مفقودون على غير العادة.. كما ترون هم يعدّون على الأصابع"، ونفس الحالة سجلت في العديد من المدن التي استفاقت على وقع استجابة غير متوقعة رغم أنها كانت جزئية.

وسجلت الجامعات الجزائرية نسبة استجابة عالية، حيث قاطع طلبة العديد من الجامعات كالعاصمة وبجاية والبويرة والمسيلة مقاعد الدراسة، وبشكل أقل في المدارس والثانويات، كشكل من أشكال التصعيد الذي تبناه الرافضون للانتخابات الرئاسية المقررة يوم الخميس المقبل.

وفيما تدخل الاثنين، مهلة الصمت الانتخابي، بعدما أنهى المتنافسون على قصر المرادية، أطوار حملة انتخابية استثنائية نتيجة المقاطعة والرفض من طرف الشارع، تتواصل عملية الاقتراع في المهجر في ظروف مماثلة، حيث سجلت الأصداء الأولية نسبة مشاركة ضعيفة جدا، لم تتعدّ حدود أصابع اليد في بعض المكاتب، بينما اضطرت بعض القنصليات إلى غلق أبوابها ووقف العملية تحت ضغط الجالية المهاجرة، كما هو الشأن في لوزان السويسرية، وبراغ في جمهورية التشيك، ومدريد الإسبانية.

لكن في المقابل شدّد الجنرال أحمد قايد صالح، على أن بلاده في "صراع مع الاستعمار ومع العصابة"، في تلميح للبيان الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي انتقد وضعية حقوق الإنسان في الجزائر وحضّ السلطة الحاكمة على الاستماع لمطالب الشارع ولمنظومة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ورغم محاولة السلطة توجيه الرأي العام المحلي لأطوار محاكمة بعض من رموز الرئيس السابق من مسؤولين ووزراء ورجال أعمال، وتفجير أحد ملفات الفساد الذي تضمن أرقاما خيالية، إلا أن الرافضين للانتخابات بقوا متمسكين بموقفهم، ويسيرون في اتجاه الضغط إلى غاية إجهاض الاستحقاق الرئاسي.

وقال قائد أركان الجيش في كلمة أدلى بها الأحد بالعاصمة، "إن الصراع الحقيقي يدور اليوم بين الشعب الجزائري الأصيل المسنود بالجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وبين خدام الاستعمار من العصابة وأذنابها، الذين تنصّلوا من كل مقومات الوطنية ووضعوا أنفسهم في خدمة الأعداء، وراحوا يعملون من أجل عرقلة مسعى الخيّرين من شعبنا وجيشنا، فخاب مسعاهم وتأكدوا بأنفسهم بأنهم أخطأوا في حق شعبهم، لما شاهدوا هذه الهبات الشعبية، عبر كافة أرجاء الوطن، التي يستحضر من خلالها الجزائريون ماضيهم التاريخي العريق".

وتوحي مفردات الجنرال قايد صالح، بأن القطيعة قد تكرست بين الطرفين، وأن الحلول الوسطى بين دعاة الخيار الانتخابي المتخذ من طرف السلطة، وبين الرافضين للانتخابات في الظروف والشروط الحالية باتت منعدمة، ممّا يفتح الأزمة السياسية في البلاد على أفق غير معلوم، ويؤكد أن الاستحقاق الرئاسي لن يكون إلا مجرد محطة فقط في مسار الأزمة وليس حلا لها.

ويبدو أن تصريح الرجل عشية دخول مهلة الصمت الانتخابي، وبداية تصعيد احتجاجي في البلاد، يتجه نحو تمرير الانتخابات الرئاسية بالقوة وبكل الوسائل، وعدم اعتراف السلطة بالتيار المعارض لها، وحتى تخوينه وإدراجه في خانة "المؤامرة التي تتعرض لها البلاد من طرف قوى خارجية وداخلية".

ورافع المتحدث عمّا أسماه "مرافقة الجيش للحراك الشعبي"، بالقول "من وحي هذه المرافقة المتبصرة والمتلمّسة لمصلحة الجزائر في الحاضر والمستقبل، عملنا على اجتثاث رؤوس العصابة، وتم الشروع في شل أطرافها وأذنابها من خلال مكافحة بؤر الفساد الذي استلزم منا مرافقة العدالة بصفة كاملة، بكل ما تعنيه عبارة مرافقة من معنى، أي فتح المجال أمامها لكي تقوم بواجبها الوطني بكل حرية ونزاهة والتزام، فنجاح مكافحة الفساد، هو جزء لا يتجزأ من صدق المرافقة الشاملة للشعب الجزائري ولكافة مؤسسات الدولة الجزائرية".

وهذا التوجه لم يعد يقنع المعارضين لخيارات السلطة في ظل ما يسميه هؤلاء، بـ"الشكوك في نزاهة العدالة، وتوظيفها في تصفية الحسابات السياسية بين أجنحة السلطة، وأن المتغير الوحيد هو تحويل مصدر القرار القضائي من مبنى الرئاسة في عهد بوتفليقة، إلى مبنى وزارة الدفاع فقط في عهد الجنرال قايد صالح".

إسلاميّو الجزائر لن يدعموا أي مرشح

الجزائر- انضم، الأحد، حزب حركة مجتمع السّلم (حمس) الإسلامي لحزب جبهة التنمية والعدالة الإسلامي في عدم دعم أي مرشح للانتخابات الرئاسية التي تجريها السلطات الجزائرية يوم 12 ديسمبر الجاري.

وحسب البيان الذي أصدره، الأحد، أحد أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، فقد أعلن أنّه "لا يزكي ولن ينتخب أي مرشح من المرشحين الخمسة في الانتخابات الرئاسية".

ورفض مجلس الشورى وهو أعلى هيئة قيادية في الحركة في اجتماع له نهاية سبتمبر الماضي، ترشيح رئيس الحركة عبدالرزاق مقري، أو أي من القيادات لانتخابات الرئاسة.

وكانت أكبر حركة إسلامية في الجزائر قد أكدت في بيانات سابقة أنها تدعم خيار الانتخابات "لكن ليس في الظروف الحالية التي يغيب فيها التوافق". وأعلن حزب جبهة التنمية والعدالة، أحد أهم الأحزاب الإسلامية في البلاد، السبت، رفضه دعم أي مرشح للانتخابات الرئاسية.

وتنتهي، الأحد، الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي الذي ترشح له كل من عبدالعزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المستقبل، وعلي بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات، وعبدالمجيد تبون المرشح الحر، وعبدالقادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني، وعزالدين ميهوبي الأمين العام بالنيابة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

بن كيران يلبس عباءة المعارض لدعم حظوظ العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة

محمد ماموني العلوي

الرباط – عاد عبدالإله بن كيران رئيس الحكومة المغربية السابق بعد صمت طويل للأضواء مجددا، بإطلاقه تصريحات مثيرة للجدل، تحمل انتقادات للائتلاف الحاكم الذي يقوده حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

وأرجع الأمين العام السابق للعدالة والتنمية، احتجابه منذ مدة عن الأضواء إلى "أسباب شخصية وحزبية" (لم يوضحها)، لافتا إلى أن كلامه يزعج البعض (لم يحددهم).

جاء ذلك في كلمة لبن كيران خلال ندوة صحافية، السبت، حملت اسم "القيادة والتربية، ركيزتان من أجل نموذج جديد للتنمية" نظمتها مبادرة أهلية بالدار البيضاء.

واستغل بن كيران اللقاء ليجدد انتقاداته للحكومة الحالية التي يترأسها سعدالدين العثماني، محاولا التنصل من تهم الفشل التي لاحقته حين كان على رأس الحكومة، كما حملت تبرؤا من أخطاء الحكومة الحالية، مشيرا إلى أن "حكومته حققت العديد من الإنجازات".

وقال رئيس الحكومة المغربية السابق إنه "يجب محاسبة كل حكومة على حدة، فالعثماني هو العثماني وبن كيران هو بن كيران" رافضا أن يتم اعتبارهما حكومة واحدة بحكم أن حزب العدالة والتنمية هو الذي قاد الأولى والثانية.

وعودة بن كيران إلى الأضواء مجددا تأتي في سياق انتخابي مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها عام 2021، حيث يحاول المناورة بتذكير المواطن بإنجازات حكومته بهدف الحفاظ على القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية التي بدأت تتراجع في فتره حكم خلفه.

ويرى مراقبون أنه لطالما عرف العدالة والتنمية بسياسة توزيع الأدوار بين قيادييه ولا مجال هنا للحديث عن تفكك في السلوك السياسي عندما يتعلق الأمر بمستقبل الحزب سياسيا وانتخابيا، وهذا ما دفع بن كيران إلى الخروج مدافعا عن حصيلة الحكومة التي كان يقودها زاعما أن هناك تمايزا بين طريقة تدبيره وما يقوم به خليفته في الحزب والحكومة سعدالدين العثماني.

وأشار رشيد لزرق، الخبير في القانون الدستوري، لـ"العرب"، إلى أن "أسلوب تبادل الأدوار داخل العدالة والتنمية، بات أسلوبا أصيلا لتنزيل استراتيجية قوى التديّن السياسي، ذات الجذور الإخوانية، بهدف مواجهة الخصوم وتدبير السلطة وفي نفس الوقت التنصل من المسؤولية، مما يجعل التداول على السلطة هو نفسه".

وأوضح الباحث المغربي، أن"بن كيران الذي يلبس عباءة المعارض، يسير من خلف الستار بغاية تصريف خطة متفق عليها مسبقا تقوم على أساس تبادل الأدوار، وتخول لقادة الحزب الاستفادة من الامتيازات الحكومية وفي نفس الوقت عدم تحمل المسؤولية السياسية للقرارات التي يتخذونها".

واعترف رئيس الحكومة السابق، متحدثا عن تجربته الحكومية بعد تفوق حزبه في الانتخابات التشريعية عام 2011، بكونه سيّر الحكومة في حدود الصلاحيات الدستورية والواقعية، مشيرا إلى أنه في المغرب "لا توجد حكومة تحكم".

واعتبر سياسيون تصريحات بن كيران بمثابة نفاق سياسي وتناقض سلوكه عندما كان رئيسا للحكومة، بعدما اتخذ قرارات مجحفة في حق المواطن المغربي في مجالات عديدة لم يستطع من قبله البتّ فيها.

وتأتي تصريحات بن كيران في سياق السباق الحزبي للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في عام 2021، وتزامنا مع فوز حزب التجمع الوطني للأحرار، الخميس، بالمقعد الشاغر بدائرة أوسرد، بالجنوب، في الانتخابات الجزئية الخاصة بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات متقدما على حزب الاستقلال.

كما أسفرت نتائج الانتخابات الجزئية الخاصة بالغرفة الفلاحية الجهوية ببني ملال، على فوز حزب التجمع الوطني للأحرار على مرشح العدالة والتنمية، وهذا مؤشر إحصائي يمكن اعتماده لقياس مستقبل المنافسة بين الأحزاب المغربية.

وتعكس تصريحات بن كيران الأخيرة مخاوف العدالة والتنمية من تراجع حظوظه في الانتخابات القادمة.

ويشير المراقبون إلى أن رئيس الحكومة السابق يحاول تلميع صورة حزبه أمام المواطن المغربي.

ويعتقد لزرق أن "ما يفعله بن كيران، هو تنزيل للعبة تبادل الأدوار، ما من شأنه أن يقوي اتجاه العدالة والتنمية، على اعتبار أن الحزب بالنسبة لهم أولى من مؤسسات الدولة، تمهيدا لتداول السلطة في نفس الحزب".

وتوسعت دائرة الانتقادات لحزب العدالة والتنمية الحاكم، ذي التوجه الإسلامي، لعجزه عن تلبية مشاغل الشارع الذي يطالب بتنمية عادلة وفرص شغل.

وشنت نبيلة منيب، الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، الخميس الماضي، هجوما ضد من اعتبرتهم "يمارسون السياسة بغطاء الدين، (العدالة والتنمية)"، موردة أن "هناك من يقول إن له مرجعية إسلامية، لكن هؤلاء أدخلوا الدين في السياسة، واستغلوا الناس وعملوا على استدراجهم".

ودعت منيب إلى قطع الطريق على تيّار الإخوان وتقصد بالضرورة حزب العدالة والتنمية، من خلال التسجيل في اللوائح الانتخابية وتوظيف الأصوات في اختيار الأشخاص المناسبين والأحزاب المناسبة.

وردود نبيلة منيب مفهومة في سياقها العام، خصوصا أن قيادة العدالة والتنمية أكدت أنها "واثقة من قدرة الحزب على مواصلة تصدّر المشهد السياسي المغربي عبر الانتخابات التشريعية المرتقبة العام 2021، مؤكدة أن ثقة المواطن المغربي لا تزال قائمة ومصانة رغم ما يمكن أن يكون لديه من قلق وانتظارات".

ويؤرق هاجس الانتخابات الكثير من الأحزاب ومنها الحزب الاشتراكي الموحد.

واستباقا للانتخابات المقبلة أطلق حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي خطة "100 يوم 100 مدينة"، لعله يحظى بنصيب الأسد في استحقاقات 2021.

وأكد زعيمه عزيز أخنوش، خلال لقاء له مع مهاجرين مغاربة في ميلانو الإيطالية، السبت، أن "الغرض من ذلك هو الإنصات للمواطنين وتدوين مشاكلهم، من أجل إعداد برنامج خاص بالمدن".

أحزاب تونسية تطالب بفضّ الاعتصام داخل البرلمان بالقوة

تونس - طالب نواب بالبرلمان التونسي وممثلون عن الاحزاب الصاعدة بالمشهد السياسي والبرلماني الجديد، الأحد، بفضّ اعتصام كتلة الحزب الدستوري الحرّ (17 مقعدا/217) المتواصل منذ ستّة أيام في مقر البرلمان، بـ"استخدام القوة".

جاء ذلك في جلسة عامة مخصّصة لمناقشة مشروع الموازنة للعام 2020، والتي انطلقت وسط تواصل احتجاج واعتصام نواب "الدستوري الحرّ" في منصة رئيس المجلس ونائبيه.

وقرّرت كتلة الدستوري الحرّ، الأربعاء، تنفيذ اعتصام مفتوح داخل البرلمان على خلفية مناوشات كلامية وقعت بين رئيسة الكتلة عبير موسي ونائبة عن حركة النهضة.

وافتتحت النائبة الأولى لرئيس البرلمان سميرة الشواشي الجلسة في منصة أخرى غير المنصة الأصلية المخصصة لرئاسة الجلسة، ورافقها في إدارة الجلسة النائب الثاني للرئيس طارق الفتيتي.

وفي هذا الإطار، طالب النائب عن الكتلة الديمقراطية (41 نائبا) غازي الشواشي، رئيس البرلمان بـ"تطبيق القانون واللجوء إلى القوة العامة لفض اعتصام نواب الدستوري الحر والتصدي لكل من يُعطل أعمال البرلمان".

وقال الشواشي، إن "كل شخص له حق الاعتصام والاحتجاج بكل الأشكال السلمية لكن هذا الاحتجاج تحول إلى تعطيل مؤسسة سيادية كالبرلمان وهذا غير مقبول".

من جانبه، اعتبر رئيس كتلة ائتلاف الكرامة (21 مقعدا) سيف الدين مخلوف، أن "ما تؤتيه رئيسة كتلة الدستوري الحر عبير موسي، في البرلمان هو جريمة على معنى المادة 136 من المجلة الجزائية، والتي تنص على عقاب لمدة 3 سنوات وخطية مالية لكل من يتسبب في العنف والضرب أو التهديد بالتوقف عن العمل".

وقال مخلوف، إن "موسي تعمدت مع نوابها تعطيل أشغال البرلمان".

وطالب مخلوف رئيس البرلمان بـ"تطبيق المادة 69 من الدستور المتعلقة برفع الحصانة عن النواب وتطبيق القانون باستعمال القوة لفض الاعتصام".

بدوره، استنكر رئيس كتلة حركة النهضة (52 مقعدا) نورالدين البحيري، ما يقوم به نواب الدستوري الحر، مؤكدا على "وجود رغبة في التنكيل بالتونسيين وإطالة الأزمة وتعطيل مناقشة الموازنة".

ويأتي هذا الاعتصام على خلفية مناوشات كلامية وقعت بين رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، والنائبة عن حركة النهضة جميلة الكسيكسي، خلال جلسة مساء الثلاثاء، خصصت للمصادقة على قانون المالية التكميلي لسنة 2019.

وقالت موسي، في تصريحات إعلامية بمقر البرلمان، إنها "لن تنهي الاعتصام، إلا بعد اعتذار رئاسة البرلمان، ونشر ذلك كتابيا".

وأثارت مداخلة لـ"الكسيكسي"، خلال الجلسة نفسها، فوضى وجدلا إثر تعليقها على مداخلة لـ"موسي" في إطار مناقشة مشروع الموازنة.

وقالت "الكسيكسي" متوجهة في مداخلتها لنواب الدستوري الحرّ "هناك أشخاص في البرلمان كلوشارات وباندية (صعاليك ومنحرفون)، تعوّدوا على الدكتاتورية ولا يعرفون الديمقراطية، وهم مصيبة جاءت لهذا البرلمان".

وطالما أعلنت موسي، في تصريحات سابقة، أنها تناهض ثورة 2011 التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي، وتُجاهر بعدائها المستمر لحركة النهضة.